مجموعة عمل
اقتصاد سوريا
SYRIAN ECONOMIC TASK FORCE

حرية الإنسان | تنمية الاقتصاد | حكم رشيد

سوريا: المشهد الاقتصادي

سلسلة تقارير اقتصادية دورية عن الوضع الاقتصادي في أنحاء سوريا

مدينة إدلب

حزيران ٢٠١٥

حقوق الطبع والنشر محفوظة© ٢٠١٥

مجموعة عمل اقتصاد سوريا. جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة© ٢٠١٥

لا يجوز – دون الحصول على إذن خطي من مجموعة عمل اقتصاد سوريا – استخدام أي من المواد التي يتضمنها هذا التقرير، أو استنساخها أو نقلها، كليا أو جزئيا، في أي شكل وبأي وسيلة، سواء بطريقة إلكترونية أو آلية، بما في ذلك الاستنساخ الفوتوغرافي، أو التسجيل أو استخدام أي نظام من نظم تخزين المعلومات واسترجاعها.

كلمة

الاقتصادُ ليس محرك التاريخ وحسب، ولكنه الأساس الذي تُبنى عليه كل السياسات الاستراتيجية الواقعية الناجعة، وإن أيّ قرارٍ وطنيٍ يُغفلُ مُحركاً رئيساً في عنفات الواقع والتاريخ لابد أنه يجانب الصواب، وسرعان ما يُدرك صَانعُ ذلك القرار أن حقيقة نجاحِ أيّ سياسة، أو صوغ مَخرجٍ لمأزقٍ وطنيٍ مفصليٍ تَكمُنُ في عدم إغفال الواقع المعيش ولاسيما الاقتصادي منه..ومن هنا فإنه تقع على أكتاف الاقتصاديين الوطنيين زمن المحن والكوارث مُهمةٌ وطنية لاتقل أثراً عن مهمة السياسي والعسكري والإغاثي والطبي، فالحاجة إلى التشخيص الاقتصادي المعمق حاجةٌ وطنية بامتياز.

لابد أن الكابوس الطويل الذي تعيشه سوريا سيأتي عليه يوم وينتهي، ونسأل الله أن يُعجّل قدوم ذلك اليوم التاريخي، وإلى أن يأتي ذلك اليوم يجب أن تقوم جهة بتوصيف المشهد الاقتصادي السوري الحقيقي للنواحي والمناطق السورية دون تجميل وبموضوعية ومهنية، وعليه فإن مجموعة عمل اقتصاد سوريا بخبرائها الاقتصاديين الوطنيين، تقوم كعادتها بالتصدي للثغرة الاقتصادية منذ أن كتبت الخطاب الاقتصادي للثورة بعد شهرين من اندلاع الثورة السورية، ومن ثم تمثيلها للجانب الاقتصادي السوري في كل المؤتمرات الدولية لأصدقاء الشعب السوري المعني بإعادة إعمار سوريا (أبوظبي- برلين - دبي- كوريا الجنوبية..)، ومثلما فعلت سابقاً حين زوّدت الشعب السوري وصنّاع القرار بثلاثة عشر تقريراً اقتصادياً مفصّلاً حول معظم القطاعات الاقتصادية السورية من وجهة نظر كلية شاملة أفقية على مستوى سوريا فور انتهاء الأزمة، تتضمن الخطط الإسعافية (أول ٦ أشهر) والمتوسطة (خلال سنتين) والطويلة الأمد (خلال خمس سنوات)؛ هاهي مجموعة عمل اقتصاد سوريا اليوم تقوم بواجبها الوطني المهني، وتضع بين يدي الشعب السوري وصنّاع القرار تفصيل المشهد الاقتصادي المعيش بموضوعية ومهنية للنواحي والمناطق السورية على مستوى جزئي عامودي، علّها تضع بين يدي صنّاع القرار مايعينهم على اتخاذ القرارات التي تنتشل الشعب السوري من محنته التاريخية.

رئيس مجموعة عمل اقتصاد سوريا
أسامة قاضي

كلمة شكر

لايسعنا ونحن نقدم للشعب السوري هذه الدراسات إلا أن نشكر واحداً من رجال الأعمال الوطنيين الأكارم -وما أكثرهم- وهو الأخ والصديق الأستاذ أيمن قصاب باشي الذي لم يألُ جهداً في دعم القضية السورية خاصة في شقها الاقتصادي التوعوي، من خلال دعمه لنشاطات مجموعة عمل اقتصاد سوريا إيماناً منه بأهمية الرؤية الاقتصادية الواقعية والمستقبلية الاستشرافية في الأزمة السورية.

منهجية البحث

نستخدم في بحثنا آليات التحليل الجزئي والتحليل القطاعي مستعرضين خلال البحث الحالة السياسية والعسكرية، وأثرهما على اقتصاد المدينة بشكل مباشر أو العوامل التي تؤثر في اقتصادها المحلي بمعزل عن باقي المناطق أو النواحي التي تتبع لها إدارياً، إذ تختلف آثار هذه العوامل عن باقي البلدات والمدن بحسب الموقع الجغرافي والديموغرافي، كما نشمل في بحثنا تأثير العوامل والتطورات السياسية والعسكرية في محافظة إدلب وسوريا بشكل عام، وفي كل قطاع على حدة.

ونعتمد في بحثنا على الاستقصاء الميداني في رصد تغيرات الأسعار والحالة الاقتصادية للسكان، وأثر المواسم الفصلية والزراعية.

جدول المحتويات

أولاً: مقدمة ٦
ثانياً: الوضع الاقتصادي..... ٧
١. مصادر دخل السكان ٧
٢. أحجام الإنتاج ٩
٣. تقدير مستوى الدخل ١١
٤. السلع الأساسية المتوفرة ١١
٥. الخدمات الأساسية ١١
٦. البنية التحتية ١٢
٧. أثر التضخم على حياة الناس ١٢
٨. أسعار السلع الغذائية ١٣
٩. أسعار الوقود ومواد البناء ١٤
١٠. أسباب تطور الأسعار خلال عام ٢٠١٥ ..... ١٤
ثالثاً: الوضع الاجتماعي والسكاني ١٤
رابعاً:الوضع الإداري ١٥
خامساً: خلاصة وتوصيات ١٧
١٩

أولاً: مقدمة

إدلب مركز محافظة في سورية يتبع لها عدة مراكز مناطق (معرة النعمان - جسر الشغور - أريحا - حارم)، ويتبع إدارياً لمنطقة إدلب عدة نواح ومدن (أبو الظهور – سراقب – بنش – تفتناز – معرتمصرين - سرمين). نستعرض الوضع الاقتصادي في مركز مدينة إدلب في بحثنا هذا بعد تحريرها بشهر واحد من قوات النظام الأسدي، مراعين المرحلة الانتقالية التي لا تزال فيها المدينة منطقة عمليات عسكرية، ولا يكاد الطيران الأسدي يفارق أجواءها برغم تركيزه هذه الأيام على جبهات جسر الشغور وسهل الغاب المحررتين للتوّ، مسلطين الضوء خلال بحثنا وجولاتنا في المدينة على الحال المعاشي لمن بقي من سكان إدلب والبنى التحتية الموجودة في إدلب باعتبارها ثاني مركز محافظة محرر من قوات الأسد، حيث تقف إدلب بحلّتها الحرة الجديدة شاهداً على ولادة عهد جديد في سورية من تاريخ ثورتها المباركة وولادة جيش الفتح ومحاولة إدارة المدينة من قبل أهلها وبيد من حرّرها. وقد جرى إتمام البحث في الأول من شهر أيار ٢٠١٥.

ثانياً: الوضع الاقتصادي

١. مصادر دخل السكان:

أ. مصادر دخل السكان في القطاع الخاص:

- **الزراعة:** لا تُعدّ الزراعة المصدر الأول للدخل لدى سكان مدينة إدلب، فإدلب هي مركز محافظة ومدينة تحوطها مدن وقرى كبرى هي التي تكاد تهيمن على المساحات الزراعية المحيطة بإدلب المدينة، لذا قلما نشاهد من سكان إدلب من يعمل بالزراعة أو يعتمد عليها باعتبارها دخلاً أساسياً. أما أجر عامل الزراعة -على قلة تواجدهم - في إدلب المدينة فيبلغ ١٠٠٠ ل.س يومياً.
- **الصناعة:** الصناعة في إدلب مصدر مهم من مصادر القطاع الخاص للدخل؛ فهناك المعامل الكبيرة والمتوسطة التي ازدادت كثافتها في المنطقة الصناعية في إدلب، من معامل النسيج والخيوط والخياطة ومعامل الحدادة واللباد التي انتقلت من أريحا إلى النيرب ومدينة إدلب، ويبلغ أجر الصانع هذه الأيام وسطياً ١٥٠٠ ل.س يومياً أو ٥٠٠٠-١٢٥٠٠ أسبوعياً.

وهناك صناعات مرتبطة بالزراعة، وهي كثيرة في إدلب المدينة كمعاصر الزيتون ومعامل الصابون ومعامل الزيوت والحلاوة والطجينة. ومنها تُدفع أجور العمال فيها بطريقة موسمية أو بوقت الإنتاج، و هناك معامل مرتبطة بزراعة القطن، كما في صناعة استخراج زيت بذرة القطن.

- **التجارة:** التجارة في مدينة إدلب تغيرت كثيراً في أثناء الثورة، وقد ظلت تجارة سوق الهال مزدهرة على مدى أربعة أعوام تحت سيطرة النظام حيث هناك سوق للزيت وخانات للزيت الإدلبي الذي يُنقل من جميع أنحاء الريف الإدلبي وهناك أيضاً تجارة الألبان والأجبان.

كما ازدهرت تجارة العقارات في الفترة الأخيرة، إذ كثرت أعداد النازحين داخل مدينة إدلب عندما كانت تحت سيطرة نظام الأسد، وازدهرت تجارة السيارات القادمة من باقي المحافظات كحلب واللاذقية.

وهناك تجارة جملة المواد الغذائية والبقالة. و يبلغ أجور الموظفين التجاريين مابين ٥٠٠٠-٧٥٠٠ ل.س في الأسبوع، وتتراوح العمولات المعهودة في تجارة السيارات والعقارات بين ١- ٥٪.

- **الخدمات:**
  - شبكات الاتصالات: ظلت محلات وفروع شركتي الخلوي السوريتين تعمل في مدينة إدلب طوال زمن الثورة إلى أن حررها جيش الفتح، فانقطعت خدمات الاتصال على الشبكات السورية. وحالياً ليس هناك حركة تجارية خدمية في القطاع الخاص بمجال الاتصالات داخل مدينة إدلب المحررة.
  - قطاع النقل والمواصلات: تنشط حركة نقل الركاب والشحن، ويتقاضى سائق السيارة نسبة من دخل السيارة تتراوح بين ٣٥-٤٠٪.

ب. مصادر دخل السكان في القطاع العام:

- ظلت رواتب موظفي القطاع العام في مدينة إدلب وأريافها تُصرف إلى حين التحرير، والراتب يتراوح بين ١٠٠٠٠-٥٠٠٠٠ ل.س.
- رواتب موظفي وعمال الهيئات المحلية والمنظمات الأهلية المدنيّة (مجلس محلي –منظمات إغاثية وطبية وخيرية – هيئة شرعية...إلخ)، وتتراوح بين ٨٠٠-١٠٠٠ دولار.
- رواتب موظفي الجهات التي تتبع أو تتقاضى رواتبها من الحكومة السورية المؤقتة، وتتراوح بين ١٠٠-٨٠٠ دولار. (تشمل الآن موظفي مجلس محافظة إدلب الحرة فقط).
- رواتب أو منح عناصر الجيش الحر والفصائل المقاتلة، وتتدرج بين ٧٥ – ١٥٠ – ٣٠٠ دولار.
- واردات سيارات النقل من شاحنات وركاب وسيارات، حيث تتراوح نسبة أجر السائق من دخل السيارة ٣٠-٤٠٪.
- الإعانات العينيّة المقدّمة من كافة الجهات. كانت هناك مساعدات تأتي للنازحين إلى مدينة إدلب في أثناء سيطرة النظام، أغلبها من الأمم المتحدة ومن هيئات خيرية تابعة للنظام كالهلال الأحمر السوري، أما بعد التحرير فدخلتها سريعاً بعض المنظمات الإغاثية السورية والأجنبية، وهي تقدم إعانات سريعة وسلات غذائية والخبز لمن بقي مقيماً من سكان إدلب.

٢. أحجام الإنتاج:

- **الزراعة:** عُدّ العام الماضي عاماً كارثياً بالنسبة للمحاصيل الزراعية الأساسية خصوصاً الزراعة البعلية ومنها القمح والزيتون.
  - **الزيتون:** يحيط بإدلب المدينة حزام مترام من أشجار الزيتون، ولذلك سميت إدلب بالخضراء، وهو يعدّ من أهم المحاصيل الاستراتيجية ومحاصيل الأمن الغذائي.
  - في الحقول المحيطة بمركز محافظة إدلب وحدها هناك نحو ٣ ملايين شجرة زيتون، ومن المتوقع أن تغلّ هذا العام نحو ١٢٠ ألف طن من الزيتون. هذه الكمية هي من زيتون إدلب المدينة دون زيتون سرمين وقميناس وأريحا وسراقب وباقي أرياف المحافظة الخضراء.
  - **القمح:** تنتشر الأراضي المزروعة بالقمح التابعة لمنطقة إدلب من طرف تفتناز وبنش والفوعة. وعموماً كان القمح يُخزن في صوامع إدلب الضخمة، ويقدّر الموسم المتوقع هذا العام بـ ٥٠٠ ألف طن أو أكثر، خصوصاً بعد تحرير المدينة ورفد أريافها المحررة لمركز المحافظة المحرر، ولا ننسى المخزون المتوفر في صوامع إدلب من الأعوام السابقة.
  - **القطن:** تُعدّ إدلب من أوائل المناطق السورية التي زُرع فيها القطن، وتختلف تقديرات كميات إنتاج إدلب من القطن، وتشتهر مدن محيطة تابعة لإدلب بزراعة القطن كمعرتمصرين وتفتناز وسراقب وسهل الروج ومنطقة خان شيخون، وجميعها تصب في إدلب إذ إن القطن كان من المحاصيل الاستراتيجية المغطاة من الدولة. وزراعة القطن هي زراعة مرويّة ممّا سبّب انخفاض المساحات المزروعة بالقطن في السنوات الأخيرة نتيجة قلة الموارد المائية. هناك نحو ٤ آلاف هكتار مزروعة بالقطن في محافظة إدلب، ومعدل الإنتاج الوسطي لأقطان إدلب هو ٤ أطنان لكل هكتار. وبالتالي يقدّر إنتاج قطن محافظة إدلب هذا العام بين ١٥-٢٠ ألف طن.
- **الصناعة:** أصبحت إدلب في السنوات الأخيرة تستقطب بعض المعامل الخاصة التي انتقلت من مدينة حلب قبل الثورة وبعدها، حيث يوجد في إدلب:
  - شركة غزل إدلب تضم معمل غزل إدلب القديم والجديد، وهو من أضخم معامل القطاع العام، ومحلج المعري وباقي المعامل التي تتعامل بالقطن القادم من سهل الروج و الغاب. ومؤسف كثيراً أن مستودعات القطن في معمل غزل إدلب اشتعلت فيها الحرائق وظلت تلتهمها مدة خمسة عشر يوماً. وبعد قصف طيران النظام المتكرر لمعمل الغزل، وخسارة مخزون القطن الكبير في المعمل، ومحاولات الدفاع المدني الحر المتكررة، تمّ

إيقاف الحريق. وظلت البنيّة التحتية وآلات معمل الغزل سليمة حتى إعداد بحثنا هذا، وهي آلات جديدة حديثة تعتمد على مبدأ الغزل التوربيني بطاقة إنتاجية ٩٠٠ طن من القطن السوري.

- معمل الزيوت النباتية (زيت بذرة القطن).
- معاصر الزيتون، وهي تزيد عن ١٠٠ معصرة.
- معامل الصابون الإدلبي.
- معمل الكونسروة، ومعامل الحلاوة والطحينة.
- وهناك عدة معامل خاصة في الصناعات النسيجية، كمعامل نسيج الشوادر واللباد التي تنتشر بين إدلب المسطومة –أريحا.

- **التجارة:**
  - **تجارة زيت الزيتون** في إدلب تتمركز في سوق خان الزيت، وتستقطب إدلب زيوت المحافظة جميعها لأنها مركز تجاري يتوسط مناطق محافظة إدلب الخضراء المشهورة بالزيتون.
  - **تجارة السيارات وقطع تبديلها:** زاد حجم بيع السيارات النظامية خلال فترة سيطرة النظام عليها، أما بعد التحرير فلم تعد هناك حركة تجارية تذكر للسيارات .
  - **تجارة العقارات:** في مدينة إدلب فقد كانت مزدهرة نتيجة استيعاب مدينة إدلب لكثير من النازحين من ريف إدلب وباقي المحافظات، على مدى أربعة أعوام إلى حين تحرير المدينة. وتقدّر كلفة متر البناء الجاهز للسكن بين ٢٥٠٠٠–٤٠٠٠٠ ل.س. أما سعر الشقة السكنية بمساحة ١٠٠ متر مربع فهو بين ٢٠٠٠٠٠٠–٥٥٠٠٠٠٠ ل.س.
  - تجارة الحبوب والمواد الغذائية والخضار: يصل حجم المبيعات إلى مليوني دولار في اليوم والحركة في سوق الهال الآن متوقفة تمامًا، حيث إن أغلب الأسواق التجارية متوقفة لحين هدوء قصف النظام للمدينة وإعادة الحياة العامة لها.
- **الخدمات:** ليس هناك إنتاج خدمي حالياً في إدلب لأنها محررة حديثاً، وتكاد تكون الخدمات معدومة.
  - **النقل والشحن:** هناك كثير من شركات الشحن وعديد من شركات النقل، لكنها متوقفة حالياً إلى حين هدوء العمليات العسكرية حول المدينة.

١٠

٣. تقدير مستوى دخل السكان:

يعدّ مستوى معيشة أهالي مدينة إدلب والقاطنين فيها متوسطاً بالمقارنة مع باقي أهالي سورية، حيث تغلب الطبقة الوسطى أو ذات الدخل المحدود على أهالي إدلب ما عدا بعض العائلات الرأسمالية المعروفة أو العائلات التي استفادت من نفوذها في مؤسسات النظام، ومعظم سكان إدلب يعتمدون على الوظيفة العامة في مؤسسات الدولة ناهيك عن مركزية المحافظة في إدارة وظائف أريافها.

يصعب علينا تقدير متوسط دخل الفرد في إدلب هذا العام خصوصاً، نتيجة صعوبة حساب إجمالي الدخل ونظراً لتغير عدد السكان القاطنين في المدينة. وهو يتراوح هذا العام بين ٣٥٠٠ –٥٥٠٠ دولار، وذلك استناداً إلى تقديرات وأرقام استطعنا ضبطها مع الأخذ بعين الاعتبار فقد كثير من الخدمات، وتغير قيمة السلع، وفقد العملة السورية لقيمتها.

٤. السلع الأساسية المتوفرة:

الدراسة أجريناها بعد تحرير مدينة إدلب بشهر تماماً وبعد تحرير مدينة جسر الشغور بأيام؛ أي في فترة مرحلية غير مستقرة، فهناك كثير من المواد الأساسية غير متوفرة على رأسها الخبز، فقد قصف النظام أكبر مخابز إدلب وتوقف كثير من الأفران الخاصة. وسوق الهال متوقف ممّا يسبّب ندرة في الخضروات والمأكولات الرئيسية.

٥. الخدمات الأساسية:

- **الكهرباء:** تغذّى مدينة إدلب من محطة توليد زيزون الحرارية في الغاب، وهناك محطة التحويل في شركة كهرباء إدلب. كان حال الكهرباء في إدلب خلال فترة سيطرة النظام على مدار ٣ أعوام خاضعاً لمفاوضات بين الثوار ومؤسسة كهرباء إدلب، ونذكر هنا قضية قطع الثوار للكهرباء عن مدينة إدلب والأرياف المحيطة بها مدة شهر متواصل في الشهر الأول من هذا العام ٢٠١٥ ثم تشغيلها حين أطلق النظام سراح مجموعة من الطالبات المعتقلات لديه في جامعة حلب من مدينة إدلب. و تستجرّ إدلب التيار الكهربائي من محطة تحويل الشريعة على خط ٦٦ ك.ف وبكمية قدرها ١٥ ميغا واط لكامل المحافظة، يذهب معظمها لمضخات مياه الشرب والأفران والمطاحن والمشافي، ويتم إعطاء خطوط ٢٠ ك.ف العامة بمعدل ساعتين يومياً وبحسب الإمكانيات المتاحة.
- **الماء:** تضخ المياه في مدينة إدلب من محطة سيجر المائية بالإضافة إلى عدة آبار ومناهل تغذي شبكة مياه الشرب داخل المدينة، وهناك عديد من الخزانات الأرضية للمياه، وهي سليمة تماماً برغم تذبذب حالة المياه في أثناء سيطرة قوات النظام على المدينة. وقد انقطعت المياه أيضاً في أثناء قطع الكهرباء في الشهر الأول.
- **الاتصالات:** توقفت الاتصالات الأرضية والخلوية في مدينة إدلب بعد التحرير، وسوف يتم إعادة تشغيلها أو تأمين بدائل في أقرب فرصة. وقد تمّ قطع خدمات الكبل الضوئي المغذي للإنترنت ولخدمات الاتصال في إدلب وحلب، ممّا شلّ حركة البنوك والإنترنت وتبادل المعطيات بين مؤسسات النظام في حلب وإدلب.
- **الصحة:** الصحة في مدينة إدلب سليمة في بنيتها التحتيّة، ولم تُمسّ على الرغم من تحويل المشافي العامة في إدلب لثكنات عسكرية في أثناء سيطرة النظام، أما بعد التحرير فقد ظلّت مشافي إدلب تعمل بإدارتها الشريفة من أبناء المدينة من أطباء وممرضين وإداريين، مع مدير صحة إدلب الحرة الطبيب منذر الخليل الذي هو على رأس عمله، ومدير المشفى الوطني الذي يعمل بعد التحرير، والمشفى يعمل بطاقته الكاملة، إلى أن قصفه الطيران الأسدي عدة مرات منها في أثناء حضورنا لاستكمال بحثنا، ممّا أدى إلى توقف العمل وتدمير عدد من سيارات الإسعاف. لكن المشافي عموما والمراكز الصحية ضمن مدينة إدلب سليمة وبنيتها التحتية كذلك في أمان بإشراف جيش الفتح وبإدارة مدير الصحة في إدلب ومجلس إدارة المدينة المحررة. ويوجد في إدلب:
  - المشفى الوطني.
  - مديرية صحة إدلب بكل مؤسساتها قائمة وسليمة.
  - عدة نقاط طبية ميدانية تابعة للفصائل.

٦. البنية التحتية:

- **شبكة الكهرباء:** سليمة تماماً إلا من بعض الأضرار الحديثة نتيجة العمليات العسكرية وقصف الطيران الأسدي.
- **شبكة المياه:** شبكة مياه الشرب قائمة وسليمة، ويديرها مجلس إدارة المدينة المشكّل حديثاً.
- **شبكة الصرف الصحي:** قائمة وسليمة.
- **شبكة الطرقات:** الطرق في إدلب مفتوحة وحالتها جيدة سوى طريق إدلب باب الهوى الذي يمرّ بالفوعة، فقد تمّ تحويله إلى أرياف أخرى وطرق فرعية، كما أن طريق إدلب أريحا مروراً بالمسطومة مقطوع بسبب العمليات العسكرية وسيطرة النظام على مدينة أريحا.

٧. أثر التضخم على حياة السكان:

يتجلى واضحاً أثر التضخم على حياة سكان مدينة إدلب، فمعظم السكان والنازحين يتعاملون بالعملة السورية المنهارة في ظل سيطرة النظام على جميع موارد المدينة. ثم لم تستقر الحال بعد التحرير، فزاد أثر التضخم على حياة سكان إدلب الباقين أو الذين نزحوا مؤقتاً، وزادت الأسعار وما زال كثير من المواد الأساسية مفقوداً في المدينة.

٨. أسعار السلع الغذائية :

السلعة	الوحدة	السعر
الخبز*	كيلوغرام	١٠٠ ل.س
السكر	كيلو غرام	١٨٥ ل.س
حليب الأطفال –نيدو	٩٠٠ غرام	١٨٠٠ ل.س
لحم غنم	كيلوغرام	١٥٠٠ ل.س
فرّوج	فرّوج	٣٥٠ ل.س
بطاطا**	كيلوغرام	١٠٠ ل.س
حليب البقر	لتر	١٢٥ ل.س
حليب غنم	لتر	٢٢٠ ل.س
برغل	كيلوغرام	١١٠ ل.س
رز	كيلوغرام	٢٢٥ - ٢٦٠ ل.س
سمن نباتي	كيلوغرام	٣٥٠ ل.س
عدس مجروش	كيلوغرام	٣١٠ ل.س
طحين زيرو تركي	٥٠ كيلوغرام (شوال)	٤٥٠٠ ل.س
دبس بندورة	كيلوغرام	٣٥٠ ل.س
بندورة	كيلوغرام	٩٠ - ١٢٥ ل.س
تفاح	كيلوغرام	١٠٠ - ١٤٠ ل.س
موز	كيلوغرام	٢٢٠ ل.س
طحينة	كيلوغرام	٦٠٠ ل.س
حلاوة	كيلوغرام	٣٥٠ ل.س
بيض	طبق (٣٠ بيضة)	٥٠٠ - ٥٥٠ ل.س

* يتم إنتاج الخبز وتوزيعه بإشراف فصائل جيش الفتح وبعض المنظمات الخيرية التي تحاول تأمينه مجاناً إلى حين إعادة تشغيل الأفران بعد قصفها من طيران النظام.

** يوجد ندرة في المطروح في الأسواق نتيجة توقف سوق الهال.

٩. أسعار الوقود ومواد البناء والمعادن:

السلعة	الوحدة	السعر
مازوت (مفلتر كهربائياً)	١ لتر	١٠٠ - ١٥٠ ل.س
بنزين (نظامي)	١ لتر	٣٢٥ ل.س
بنزين مكرر	١ لتر	١٢٥ ل.س
الغاز	جرة	٣٢٠٠ ل.س
كاز	١ لتر	١٢٥ ل.س
ذهب عيار ١٨	غرام	٨٠٠٠ ل.س
ذهب عيار ٢١	غرام	٩٦٥٠ ل.س
ذهب***	أونصة	١١٧٧ دولار

*** علماً أن سوق الصاغة قد توقف.

١٠. تطور الأسعار خلال عام ٢٠١٥، والأسباب:

زادت وتقلبت الأسعار في مدينة إدلب بسبب عدة عوامل:

- توافر الطرقات الآمنة إلى مدينة إدلب، وحالة حركة المرور بين إدلب ومحيطها المحرر أو الخاضع للنظام.
- المواسم الزراعية، في الأرياف المحيطة، المحررة منها والخاضعة للنظام.
- الطرق الواصلة باللاذقية وحماة، وهي طرق إمداد البنزين والمازوت.
- زادت الأسعار بنسبة ٢٥٪ في فترة ما بعد التحرير منذ الشهر الرابع ٢٠١٥ نتيجة توقف الحركة الاقتصادية إلى حد كبير.

ثالثاً: الوضع الاجتماعي والسكاني

بلغ عدد سكان مدينة إدلب عام ٢٠١٠ حوالي ٣٠٠٠٠٠ نسمة تقريباً، منهم ١٧٥٠٠٠ من نفوس مدينة إدلب.

أما في أواخر عام ٢٠١٤ فبلغ عدد سكان المدينة مع النازحين إليها من ريف إدلب وباقي المحافظات كحلب وحماة بحسب التقديرات ٥٥٠٠٠٠ نسمة. هناك عدد لا يستهان به من عائلات إدلب نزحت عن المدينة منذ أربعة أعوام.

أما الآن بعد التحرير فيبلغ عدد السكان الباقين في إدلب نحو ٥٠٠٠٠ نسمة فقط، فقد نزح أغلب العائلات إلى الأرياف القريبة الأكثر أمناً أو إلى تركيا أو إلى مدينة حلب أو حماة أو اللاذقية.

الشرائح العمرية للتركيبة السكانية:

- ليس هناك إحصائيات دقيقة عن الفئات العمرية للسكان؛ بسبب غياب شبه كامل لجهاز أو هيئة إحصائية متخصصة، وبسبب ظروف النزوح وتسرب تسجيل المواليد والوفيات، لكننا نستأنس بأرقام المؤسسات الإغاثية التي نثق بدقتها في بعض الأماكن، ويلاحَظ انخفاض نسبة الشريحة العمرية النشطة من عمر ١٥ – ٦٠ سنة، وهي الشريحة المنتجة أو تحت السلاح في مجتمعات الحروب، بسبب النزوح والهجرة بهدف العمل أو اللجوء السياسي و الإنساني، حيث أصبحت الهجرة إلى بلدان الاتحاد الأوربي ظاهرة لايستهان بها خصوصاً ضمن الشريحة العمرية النشطة أو المنتجة.
- تحت عمر ١٥ سنة: ٥٥-٦٥٪ حالياً.
- عمر ١٥-٦٠ سنة: ٢٥-٣٠ ٪ حالياً (قبل الثورة كانت هذه الشريحة النشطة أو العاملة تزيد عن ٣٥٪ من عدد السكان).
- فوق عمر ٦٠ سنة: ١٠ -١٥٪.

التعليم:

هناك نحو ٤٠ ألف طالب في التعليم قبل الجامعي أصبح مصيرهم التعليمي هذا العام مجهولاً بعد تحرير مدينة إدلب، ممّا يزيد الأعباء على الثورة وعلى جيش الفتح وعلى التعليم المرتبك أصلاً في سورية المحررة وكذلك الرازحة تحت سيطرة النظام.

- **التربية والتعليم في إدلب:**
  - هناك عدد هائل من الطلاب في إدلب خصوصاً طلاب الشهادة الثانوية، فأغلب طلاب الشهادة الثانوية في المناطق المحررة من ريف إدلب كانوا يتهيؤون لتقديم الامتحانات في إدلب المدينة. والآن بعد التحرير يسعى مجلس إدارة المدينة المكون من جيش الفتح، ومعه الكفاءات التي بقيت ولم تغادر إدلب كمدير التربية في محافظة إدلب، لأن يقدم الطلاب امتحان الشهادة الثانوية الحرة مع باقي طلاب المناطق المحررة لمن يرغب.
  - من يرغب من الطلاب في تقديم الإعدادية والثانوية في محافظة حماة أو مدينة أريحا أو اللاذقية أو طرطوس فسيكون تحت سيطرة النظام.
  - رواتب المعلمين كانت لاتزال تُصرف من النظام لأغلب المعلمين العاملين في ريف إدلب.
  - سعى مجلس إدارة المدينة المحرّرة إلى دفع رواتب المعلمين، وحاولت وزارة التربية والتعليم في الحكومة السورية المؤقتة بالتعاون مع قيادة جيش الفتح سدّ ثغرة التعليم في المحافظة غير أنه لا شي واضح حتى الآن.
  - جامعة إدلب هي فرع لجامعة حلب، وتضم الكليات التالية:
    - كلية الآداب و العلوم الإنسانية.
    - كلية التربية الثانية في إدلب.
    - كلية الحقوق.
    - كلية الطب البيطري.
  - كان طلابها يعانون من صعوبة حضور المدرسين والتنقل بينها وبين جامعة حلب، وتمّ نقل قيود أغلب الطلاب إلى جامعة حلب.

السكن والمعيشة:

- كان يقارب إيجار المسكن في إدلب ١٠٠٠٠-٢٥٠٠٠ ل.س قبل التحرير، أما بعد التحرير فأغلب المساكن فارغة وليس هناك سوق للإيجار وبيع العقارات.
- تمّ قصف مخبز إدلب الاحتياطي فتوقفت صناعة الخبز في إدلب، وتفاقمت أزمة الخبز برغم توفر الطحين والقمح بكميات كافية، ممّا دفع بالفصائل والمنظمات الإغاثية والخيرية إلى إرسال الطحين إلى المدن المجاورة، وخبز الخبز في أفران سرمين وبنش وسراقب، وتوزيعه مجاناً، وبيعه في عدة مراكز داخل مدينة إدلب.

رابعاً: الوضع الإداري

- **المجلس المحلي**

- تشكّل مجلس إدارة مدينة إدلب بعد أسبوعين من تحريرها بتاريخ ٢٠١٥/٣/٢٩ على أيدي مقاتلي جيش الفتح، وهذا المجلس يتكون من ١٨ عضواً من كفاءات أهل المدينة وكفاءات الفصائل المكونة لجيش الفتح، حيث تمّ الاتفاق على دمج الكفاءات واستقطابها وإن كانت سابقاً تعمل في مؤسسات النظام وأبدت استعدادها للعمل الجديد، كمدير التربية ومدير المشفى الوطني ومدير معمل الغزل المنشق والحالي.
- يقوم مجلس الإدارة هذا بأعضائه الثمانية عشر باختيار المكاتب والخدمات التي يستطيع القيام بها في الفترة الحالية المؤقتة:
  - مكتب التربية والتعليم برئاسة مدير التربية السابق.
  - مديرية الخدمات: مؤسسة كهرباء إدلب – مياه إدلب-اتصالات إدلب-النظافة.
  - المكتب الصحي، ويرأسه مدير المشفى الوطني.
  - مكتب الدفاع المدني.
  - حركة أحرار الشام ممثلة بعضوين (أحرار الشام وصقور الشام).
  - عضو عن فيلق الشام.
  - عضو عن جيش السنة.
  - عضو عن جبهة النصرة.
  - عضو عن لواء الحق (إدلب).
  - عضو عن جند الأقصى.
  - المكتب الأمني، وهو مشترك من فصائل جيش الفتح، ويضم اللجنة الأمنية المسؤولة عن أمن المدينة.
  - مديرية الصناعة ممثّلة بمدير معمل غزل إدلب وطاقمهم الفني.
  - الإغاثة والتموين.
- يقوم هذا المجلس بتعيين الموظفين الأكفاء الموجودين داخل المدينة، وتسيير الأمور، وتوجيه اللجنة الإعلامية المرتبطة بغرفة عمليات جيش الفتح.
- هناك لجنة جرد الغنائم التي كلّفها مجلس إدارة المدينة والفصائل بجرد ما تمّ إخلاؤه، والإخلاء ممنوع إلا بموافقة اللجنة خطياً، وهي مكونة من فصائل جيش الفتح، وتقوم حالياً بالتعاون مع اللجنة الأمنية على جرد وإحصاء ما تمّ إخلاؤه من غنائم وما هو باقٍ.

- **الهيئة الشرعية والقضائية**

في محافظة إدلب جهتان قضائيتان:

- الهيئة الإسلامية لإدارة المناطق المحررة، ومركزها مدينة بنّش.
- دار القضاء التابعة لجبهة النصرة.

وقد تمّ بعد تشكيل جيش الفتح وتحرير مدينة إدلب تشكيل الهيئة الشرعية المشتركة لجيش الفتح. وتمّ تعيين اللجنة الأمنية باعتبارها ضابطةً مبدئياً، وأهم قضاياها خلال شهر التحرير كانت:

- ملفات الشبيحة والمتعاونين مع النظام، والقضايا الكيدية بين الأهالي.
- قضايا سرقات المنازل والممتلكات العامة التي قام بها عدد من المدنيين، حيث تمّ ضبط ٥٠ حالة.
- قضايا الغلول من الغنيمة من العسكريين، وهي حوالي ٢٠ حالة تمّ ضبطها خلال شهر واحد بحسب ما صرح لنا أحد أعضاء اللجنة الأمنية.

- **جيش فتح:**

بعد تشكيل جيش الفتح الذي أذهل العالم بسرعة تقدمه وانتصاراته خصوصاً حين حرّر إدلب المدينة وهي ثاني مركز محافظة يتحرر من أيدي النظام الأسدي بعد الرقة قبل أن يسيطر عليها تنظيم داعش. وبعدها بأقل من شهر تمّ تحرير جسر الشغور الاستراتيجية، والتقدم في سهل الغاب. وهذا إحصاء بأعداد المقاتلين الذين شاركوا في تحرير مدينة إدلب:

- حركة أحرار الشام الإسلامية ٢١٠٠ مقاتل (بعد اندماج ألوية صقور الشام).
- جبهة النصرة ١٥٠٠ مقاتل.
- جند الأقصى. ٩٠٠ مقاتل.
- فيلق الشام ٦٠٠ مقاتل.
- جيش السنة ٦٠٠ مقاتل.
- لواء الحق إدلب ٣٠٠ مقاتل.
- أجناد الشام ٦٠٠ مقاتل.

شارك في معركة تحرير إدلب نحو ٥٥٠٠ مقاتل أو يزيدون، من متطوعين ومن الدفاع المدني. وتتم إدارة عمليات جيش الفتح بتخطيط واقتدار مع سعي لتطمين كافة الجهات المحلية والدولية، فلا نكاد نلحظ ظهور مسلحي جيش الفتح أو آلياتهم داخل المدينة.

خامساً: خلاصة وتوصيات

١. ينبغي إعادة إحياء مظاهر الحياة السكانية والاقتصادية في مدينة إدلب، وحثّ الأهالي على العودة إلى منازلهم.
٢. إعطاء تطمينات للأهالي من قبل جيش الفتح لجميع الهيئات الوطنية والأجنبية، وقد تمّ ملاحظة ذلك في أكثر من مناسبة عبر وسائل الإعلام وعلى الأرض.
٣. المحافظة عل مؤسسات الدولة المدنية وتفعيلها فورا، خصوصاً بعد تشتّت طيران النظام وقلة تركيزه على قصف مركز المحافظة بسبب انشغاله بجبهات أخرى، كما حصل بعد تحرير جسر الشغور وبعض قرى الغاب.
٤. تعاون سائر الهيئات الثورية مع مجلس إدارة مدينة إدلب، لإنجاح التجربة وإعادة إحياء الصورة الناصعة للثورة والجيش الحر.
٥. تبادل الخبرات بين مديريات الحكومة السورية المؤقتة وبين جيش الفتح، وصهر كل الطاقات المتوفرة في كيان ثوري فاعل في إدارة المدن.
٦. استثمار الوقت وإنضاج التجارب الناجحة التي اكتسبت خبرات في المناطق المحررة في الميادين التعليمية والتشغيلية والصحية.
٧. إعادة تشغيل المعامل القائمة في إدلب، وتشغيل أكبر قدر ممكن من اليد العاملة، وإعطاء الأولوية للمعامل والمنشآت الضخمة والحيوية، كمعمل الغزل والمطحنة والصوامع.
٨. إعطاء أولوية لإعادة تشغيل وتأهيل المشافي والمراكز الصحية التي تتابع عملها، كالمشفى الوطني ومشفى ابن سينا.
٩. تأمين البدائل المباشرة في الخدمات الأساسية كالاتصالات والكهرباء، وتأمين مصادر للكهرباء، ومساعدة جيش الفتح في تحرير محطة توليد زيزون في الغاب، وإعادة تأهيل محطات التحويل المدمرة كمحطة بسيدا قرب معرة النعمان، وإصلاح أبراج التوتر العالي المتضررة.
١٠. الدعم الفوري للتربية والتعليم، ودعم تجارب التعليم العالي سواء بتسديد رواتب المعلمين وإعادة تأهيل عملية التربية والتعليم؛ وتنمية التجارب الناجحة في المناطق المحررة، كمعاهد إعداد المدرسين ومجلس التعليم العالي وإعادة إحياء فكرة إنشاء جامعة سورية في المناطق المحررة.
١١. توجيه طاقات المنظمات الإغاثية لمساعدة من بقي من سكان إدلب، والحثّ على عودة النازحين.
١٢. إعادة فتح سوق الهال، وتوريد المواد الأساسية لمدينة إدلب، واستثمار مركزية المحافظة ضمن الريف المحرر.

١٣. الدعم العاجل لزراعة إدلب وللمحصول القادم من القمح والحبوب والزيتون والقطن.
١٤. الدعم الفوري للصناعات الغذائية المحلية، وتنشيط المشاريع الصغيرة لتأمين الرمق الأول من العمالة والإنتاج لسكان المدينة.
١٥. تدعيم وحدة القضاء والمحاكم، والعمل على إنشاء جهاز شرطة يضبط الأمن بشكل جيد ضمن المدينة.
١٦. تفعيل النقابات المهنية خصوصاً العلمية منها، كنقابات المهندسين والأطباء والاقتصاديين، ودعم إنشاء غرف التجارة والصناعة على أسس جديدة.
١٧. ربط سياسات الحكومة السورية المؤقتة والجهات المانحة بالمكاتب الاقتصادية للفصائل العسكرية الفاعلة على الأرض، ووضع خطط مشتركة قابلة للتطبيق، وصهر الإمكانات المتوفرة كلها في بوتقة واحدة.
١٨. إنشاء منطقة حرة بديلة ضمن أراضي سورية أو على الحدود القريبة، بحيث تكون موزعة بين مناطق صناعية وتجارية، واستجلاب استثمارات كبرى إليها.